



بيان بشأن تصعيد العنف في شمال غرب سوريا

يعرب مركز دياكونيا للقانون الدولي الإنساني عن بالغ قلقه إزاء التصعيد المتزايد للعنف في شمال غرب سوريا. فقد أدى تصاعد الأعمال العدائية في محافظة حلب، والذي امتد إلى أجزاء من إدلب وحماة، إلى تفاقم الوضع الإنساني، مع ارتفاع معدلات النزوح واسعة النطاق وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين.

أُجبرت آلاف الأسر على النزوح من منازلها، بينما تعرضت البنية التحتية المدنية الحيوية لأضرار جسيمة، بما في ذلك المستشفيات، والمدارس، ومسكن الجامعات، والأسواق. وقد أصدر كبار مسؤولي الأمم المتحدة تحذيرات عاجلة بشأن تفاقم الأزمة الإنسانية المتدهورة.

يشدد مركز دياكونيا للقانون الدولي الإنساني على ضرورة الملحة لاحترام جميع أطراف النزاع لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. ينبغي أن تكون حماية السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية أولوية قصوى. لذلك، ندعو جميع أطراف النزاع إلى:

1. التمييز، في جميع الأوقات، بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثمّ توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها.
2. عدم شن أي هجوم من المتوقع أن يسبب ضررًا مفرطًا وغير متناسب للسكان المدنيين.
3. تيسير المرور الآمن وغير المقيد للمساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين.

ونؤكد من جديد على المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التمييز والتناسب والاحتياطات، والتي تهدف إلى الحد من المعاناة الناجمة عن النزاعات المسلحة. إن انتهاك هذه المبادئ، والذي قد يرقى إلى جريمة حرب، لا يقتصر تأثيره على المساس بكرامة وسلامة المجتمعات المتضررة فحسب، بل ويهدد أيضًا بإطالة أمد دورة العنف.